

تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي

محمد علي عاشور
فريال يوسف الخطيب

الملخص

عاشور محمد (جامعة اليرموك)، الخطيب فريال (جامعة اربد الأهلية). (2018-2019). من المعروف أن للجامعة ثلاثة وظائف هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ولكي تزداد فاعلية الوظيفة الثالثة وهي خدمة المجتمع لا بد من التركيز على العلاقة التي تربط الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي وتشمل هذه الشراكة التعاون في كافة المجالات، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، ومختلف القطاعات الأخرى، ولكننا في هذه الدراسة سوف نركز على العلاقة والشراكة بين الجامعة والمؤسسات التربوية وخاصة المدارس بقطاعها الحكومي والخاص، حيث ستشمل الدراسة النوعية على عينة من أساتذة الجامعة في كلية التربية، وعينة من مديري المدارس الحكومية والخاصة في محافظة إربد، ونقصد هنا كلية التربية في جامعة اليرموك، من خلال استخدام أداة دراسة طرح مجموعة من الأسئلة سيتم تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة، وكذلك التعرف على الفروق في وجهات النظر والمقترحات التي تساهم في تفعيل هذه الشراكة مما ينعكس إيجاباً على وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع المحلي، وعلى المدارس في محافظة اربد الحكومية والخاصة.

Abstract

It's known that the university has three main tasks: teaching, scientific research, and community service. In order to activate the third task which is community service, it should concentrate on the relationship between the university and the local community organizations.

This relationship includes cooperation in all fields such as: cultural, social, economical, scientific and other community sectors.

In this study we concentrate on the relationship between the university and educational institutions especially public and private schools. The study sample includes faculty member at the college of education in Yarmouk University and public and private school principals.

A questionnaire will be used to achieve the study goals, and will try to find out the differences in the study sample perceptions and suggestions that will help in enhancing the relationship between the university and educational public and private schools at Irbid Governorate.

المقدمة

لقد كانت المدرسة في الماضي شبه معزولة عن الوسط الذي تعيش فيه حيث لا يربطها بالبيئة المحلية التي توجد فيها أي رابط مادي أو اجتماعي، إذا اقتصرت مهمتها على تعليم الطلبة ضمن حدود المدرسة وضمن منهاج مدرسي محدد. ومع تطور المجتمعات وتطور العلوم بفروعها المختلفة أصبح من الأهمية الإنفتاح والتفاعل مع المجتمع المحلي الذي توجد فيه المدرسة. إذ لا بد من توثيق الصلة مع هذه المجتمعات من أجل رفع فاعلية وكفاءة المدرسة ونجاح العملية التربوية فيها. ومن هنا أصبحت العلاقة التفاعلية والعلاقة التشاركية والانفتاح ما بين المدرسة والمجتمع المحلي من الأبعاد المهمة والأساسية في العملية التعليمية التعلمية وفقاً للاتجاه التربوي الحديث.

لما لهذه العلاقة من آثار إيجابية في إثراء العملية التربوية ورفع كفاءة المخرجات المدرسية القادرة على خدمة المجتمع المحلي من خلال رفده بكوادر وقوى عاملة مؤهلة. إضافة إلى ما يمكن أن يستفيد منه المجتمع من خلال استخدام ما لدى المدرسة من إمكانيات بشرية ومادية ومرافق وتسهيلات مدرسية. فلم يعد ينظر إلى المدرسة على أنها مجرد مؤسسة (عاشور، 2011).

ومن صور التعاون بين المدرسة والمجتمع استفادة المجتمع المحلي من مرافق المدرسة ومنشأتها وكذلك الاستفادة من الكادر التعليمي المدرسي من مديرين ومعلمين في عقد الندوات وتقديم المحاضرات فقي شتى مناحي الحياة التي تهم أفراد المجتمع المحلي. إضافة إلى تفعيل مبدأ الشراكة والتفاعل بين المدرسة وبين المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة. الأمر الذي يساعد في دعم المدرسة لتجسيد رسالتها التربوية وتحقيق أهدافها إضافة إلى تأكيد مبدأ الشراكة وتحمل المسؤولية لتعزيز مبدأ الولاء والانتماء للوطن (العجمي وحسان ومجاهد، 2007).

تعد الشراكة بين الجامعات والمدارس محاولة جادة لربط الجامعات بالمدارس والتعرف على متطلباتها وامدادها بالمزيد من الأفكار والمعارف المتطورة بهدف تحقيق الاستثمار المستمر في قواها البشرية وتشجيع الإبداع للوصول بتلك المؤسسات إلى تحقيق أهدافها وغاياتها المرجوة، وقد نائل الشراكة بين المدارس والجامعات (إبراهيم ومجد، 2017).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تقوم مؤسسات المجتمع بالعديد من الأدوار الثانوية التي أصبحت عبئاً عليها إلى جانب الدور الرئيسي لها على الصعيد الجامعي والمدرسي، وتعتبر الشراكة بين الجامعة والمدارس أحد الاتجاهات المعاصرة في عملية الإصلاح والتطوير التربوي، ولما للشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي من أهمية ارتأى الباحثان إجراء هذه الدراسة وخاصة ما يتعلق بتفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما دور الجامعة في تفعيل الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع المحلي كما يراها أعضاء هيئة التدريس ومديري المدارس؟.
2. ما العقبات التي تواجه هذه الشراكة، وما الحلول للتغلب على هذه العقبات؟.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى الآتي:

1. التعرف إلى دور الجامعة في تفعيل الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع المحلي.
2. التعرف إلى العقبات التي تواجه هذه الشراكة.
3. التعرف إلى الحلول للتغلب على هذه العقبات.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية للدراسة في تسليط الضوء على أهمية الشراكة بين الجامعة والمدارس على الصعيد المحلي، كما أنها سوف توفر المعلومات الضرورية للأفراد المهتمين بخدمة المجتمع، وتوجيه إهتمام المسؤولين في شؤون المجتمع وخدماته وإدارات التربية والتعليم إلى أهمية دور تقديم الخدمات بين مؤسسات المجتمع المحلي. وسوف تعمل الدراسة على تزود المهتمين بخدمة المجتمع بوضع تصور للنتائج السلبية المرتبطة بانخفاض مستوى الشراكة المجتمعية. كما أن الدراسة الحالية قد تحفز الباحثين لإجراء دراسات جديدة على عينات أخرى من بيئات مختلفة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

الشراكة: عملية التفاهم والتعاون وتقديم المشورات وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بالعملية التعليمية ما بين العاملين في المدرسة وأفراد المجتمع المحلي بمؤسساته المختلفة، وكذلك تبادل الخبرات والزيارات وتقديم الدعم الذي تحتاجه المدرسة لتحقيق رسالتها كونها مؤسسة تربوية اجتماعية تسعى لإعداد الجيل المؤهل والمدرّب لخدمة المجتمع الذي تربي فيه (إبراهيم، 2004؛ والعجمي، 2000). وتعرف الشراكة على أنها أكثر من عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك يعنى بتضافر جهود القطاعات الحكومية معاً من خلال اتصال فعال (الشرعي، 2007). وتعرف إجرائياً بأنها تعاون أو تشارك بين جامعة اليرموك والمدارس الحكومية والخاصة في محافظة اردب.

الشراكة المجتمعية: هي التعاون والربط والتكامل بين البرامج الجامعية وحاجات المجتمع ومؤسساته وفق أهداف ومبادئ ومجالات محددة ومتفق عليها (الشايح، 2015)، ويعرف الباحثان الشراكة المجتمعية، نشاط تعاوني يتم بين جامعة جامعة اليرموك في كلية التربية ومؤسسات المجتمع المحلي وخاصة المؤسسات التربوية وتحديداً المدارس الحكومية والخاصة .

البحث العلمي: هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحثان بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلاً، على أن يتبع خطوات المنهج العلمي (عبيدات، 2006). ويعرف إجرائياً بأنه مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها الباحثان من خلال إجراء مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية جامعة اليرموك ومديري المدارس الحكومية والخاصة في اربد بهدف الوصول إلى نتائج جديدة.

خدمة المجتمع: رغبة استعداد الفرد وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات والمدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية (جوهر وجمعة، 2010). وتعرف إجرائياً بأنها مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها جامعة اليرموك لخدمة المدارس الحكومية والخاصة في محافظة اربد .

المؤسسات التربوية: هي صورة مصغرة للحياة الاجتماعية التي يكتسب فيها الفرد الخبرة إلى جانب المعلومات والعادات (سليمان، 2008)، وتعرف إجرائياً بأنها المدارس الحكومية والخاصة في محافظة اربد.

التدريس: هو عبارة عن سلسلة منظمة من الفعاليات يديرها المدرس ويسهم فيها المتعلم عملياً ونظرياً بقصد تحقيق أهداف معينة (الشحات، 2007)، وتعرف إجرائياً بأنه مجموعة من الأنشطة والأدوار التي يقوم بها المدرس بهدف الوصول إلى نتائج محددة.

مؤسسات المجتمع: هي مؤسسات عامة ترتبط بالنظام العام في المجتمع والدولة، فقد تكون مؤسسة سياسية كالبرلمان والحكومة ورئاسة الدولة، وقد تكون غير سياسية كمؤسسات تعليمية، أو إدارية، أو عسكرية، أو اجتماعية، أو قضائية ... الخ (المحميد، 2007). وتعرف إجرائياً بأنها مؤسسات مجتمعية تحكمها سياسات الدولة وقوانينها.

حدود الدراسة

يتحدد نطاق تطبيق الدراسة الحالية على ما يلي:

1. حدود زمنية: طبقت الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2019/2018.
2. حدود مكانية: تم التطبيق في جامعة اليرموك، ومدارس لواء قصبة إربد بالأردن.
3. حدود بشرية: جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة اليرموك، ومديري المدارس الحكومية والخاصة في لواء قصبة إربد بالأردن.
4. الحد المؤسسي: جامعة اليرموك، ومدارس مديرية التربية والتعليم للواء قصبة إربد بالأردن.

الأدب النظري

لقد سارت العديد من الدول المتقدمة في بداية الثمانيات على تعزيز العلاقة بين الجامعة والمدارس الحكومية والخاصة وتفعيلها بسبب ثقة المجتمع وقطاعاته بالدور الإيجابي الذي تقوم به تلك الجامعات نحو المجتمع، والذي عزز وزاد الاهتمام بهذه العلاقة، التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكارات العلمية التي حققتها الجامعات (Hughes, 2006). وعلى هذا الأساس تصبح كل جامعة مسؤولة عن تطوير الخطط التي تسهم في تعزيز الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي، ولقد أشار بتصريف (2006) إلى أن الشراكة تعني تعاوناً مشتركاً بين الجهات التربوية المختلفة. وكلما ازداد التواصل بين الجامعة والمجتمع المحلي ازدادت الفرصة أمام الجامعة للوصول إلى أساليب مبتكرة في إنتاج المعرفة وتطبيقها، مما يسهم في قدرة الجامعة على تقديم بحوث علمية تسهم في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع.

وقد أشار حسن (2004) إلى أن الشراكة تشير إلى عملية التعاون المشترك والتفاعل والتواصل الاجتماعي، وتقوم هذه الشراكة على أسس تفاعلية واتصال وشفافية بين الطرفين وبمقتضاه يتم رسم الأهداف ووضع الخطط وتشارك المصالح أما الشراكة المؤسسية من المنظور الواسع فتشير إلى مفهوم قائم على أساس التشارك العلمي باعتباره أمراً مجتمعياً، وفي ضوء ابرام الشراكة فإنه يترتب على الطرفين التعامل في العمل التربوي والعلمي الذي يمثل قضية مجتمعية تتطلب وجود هذه الشراكة لخدمة المجتمع وافراده وهيئاته وقطاعاته ومنظماته المختلفة.

أهمية الشراكة المؤسسية بين المؤسسات التربوية والجامعة

أشار عبدالناصر (2004) بأن الجامعات هي بمثابة الأرض الخصبة لتطبيق أنظمة الشراكة المؤسسية مع المؤسسات التربوية وذلك للعديد من الاعتبارات منها: أن الجامعات ذات استقلالية خاصة في إدارتها، وتملك تعددية في وظائفها وتخصصاتها وأقسامها. من هنا يصبح دورها أكثر أهمية في المجتمع وبما أن اهتمامها بالبحث العلمي يأخذ المساحة الأكبر في توجهها، فهي المؤسسة الأقدر على قيادة وريادة الخطط التطويرية التنموية ومنها: قيادة خطط تطوير التعليم العام وتمتعها باستقلالية يساعدها في اتخاذ قراراتها في عقد الاتفاقيات الداخلية والخارجية بينها وبين المؤسسات المختلفة وتطبيق الشراكة جزء من وظائف الجامعة في خدمة المجتمع وربما هي أكثر الوظائف احتياجا وارتباطا بتلك الاستقلالية. وأشار كل من أمين وعبد القادر (2012) إلى مجموعة من النقاط الهامة التي تسهم في تطوير العملية التربوية جراء مشاركتها مع الجامعات وهي كما يأتي:

- التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس لرفع مستوى مهنية العمل لديهم وتطويرهم.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام الوسائل التعليمية الحديثة.
- التقويم المستمر لخريجي الجامعات والموظفين في مجال التعليم.
- تدريب القيادات الإدارية على وضع الخطط السنوية لتحقيق الأهداف المدرسية وفق الأساليب الحديثة والمتطورة.
- كسر حاجز الخوف والرغبة القائم بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمدرسين.
- تدريب القيادات الإدارية على وضع الخطط السنوية لتحقيق الأهداف المدرسية وفق الأساليب الحديثة والمتطورة.
- كسر حاجز الخوف والرغبة القائم بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمدرسين.
- التعرف الجامعة على أهم مشكلات الإدارة المدرسية ومواقفها والواقع الفعلي لها.
- تنمية قدرة الطالب المعلم على القيام بوظائفه بكفاءة وفاعلية والمساهمة في تطوير المدرسة والمجتمع.
- توحيد مصادر إعداد وتقويم المعلمين.
- إيجاد البحوث التربوية التي تهدف إلى إيجاد حلول لمشكلات الإدارة المدرسية والعمل على تطويرها.

مجالات الشراكة المؤسسية:-

تنطلق مجالات الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي من وظائف الجامعة الرئيسية الثلاث وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وسوف يتم التطرق إلى هذه الوظائف على النحو الآتي:-

1- التدريس

إن مهنة التدريس تتطلب كلا من الأمرين، فالتدريس الجيد عبارة عن مزيج مركب من علم وفن، لذلك فالتدريس علم له أصوله وقواعده التي تساعد في فهمه وتفسير ما يحدث في بيئة التعلم والتنبؤ بما يحدث فيها تمهيدا للسيطرة على مجريات هذه العملية وتوجيهها نحو الأفضل وعلم التدريس هام جدا للمبتدئين لأنه يساعدهم في كسب المهارات الأساسية اللازمة لممارسة المهنة وبعد اتقان هذه المهارات يأتي دور البراعة أو الفن (مرعي والحيلة، 2012).

كما أن المشاركة المؤسسية في مجال أساليب التدريس المختلفة والتوصيات المنبثقة عنها تعبر عن إمكانيات التفاوت في مدى فاعلية أساليب التدريس فبعض الأساليب أنفع من غيرها وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف التربوية وعندما يتحقق الباحثون من دقة نتائجهم في ضوء ملائمة التصميم البحثي فإنهم لا يترددون في تقديم التوصيات للمعلمين وغيرهم من الجهات المؤثرة في عملية التدريس الصفي بضرورة إجراء تطوير في الممارسات والأنشطة التعليمية (مرعي والحيلة، 2012). وتبرز أهمية الشراكة بين المؤسسات التربوية والجامعات في انها تحقق الأهداف الآتية:

- جعل الطلبة عنصرا للتطور والنماء وقادريين على استيعاب العلوم والتكنولوجية الحديثة وتوظيفها (الإعلام المجال السمعي والبصري) متشبعين بالروح العلمية وبمنهجية البحث العلمي والتفكير الموضوعي (إجراء تجارب علمية في المختبرات، إعداد وثائق وملفات في مواضيع علمية، المشاركة في أولمبياد الرياضيات وغيرها من المواد).
- وفي هذا السياق وتحققا لما ينشده التدريس من اندماج وثيق بين الجانب النظري والجانب العملي فإن الكليات في اطار الشراكة يمكن تجهيزها بالأدوات والوسائل التعليمية الكافية وتجهز المختبرات وتزودها وتجهز الخزانات ومراكز مصادر التعلم بالكتب والمجلات المتخصصة.
- ضمان الاستفادة الطلبة من برامج المواد العملية بشكل أوسع ومندمج فان الشراكة يمكن أن تغطي مجال الاعلام (البرامج والوثائق والأشرطة العلمية التي تقدمها الإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات الوطنية ودور النشر والتوزيع وشبكات الإنترنت). وفي هذه الحالة يمكن أن يتجه نشاط التشارك لمؤسسات التعليم العالي إلى تلك الجهات

الإعلامية لتعميق التعاون بينها جميعا لإعداد البرامج المناسبة واختيار الأشرطة والوثائق والعمل على إعداد بعضها بمشاركة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وعقد ندوات.

2- البحث العلمي

في أي مجتمع يعتبر البحث العلمي حجر الزاوية في التقدم العلمي والتنمية لما لديه من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية والصناعية والزراعية الإدارية وغيرها كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات لجميع المؤسسات في المجتمع (المشعل، 2009)، ولهذا فقد أصبح البحث العلمي أساسا لتوكيد بقاء المؤسسات واستمرارها بشكل عام تحقيق أهدافها في ظل المنافسة القوية التي يفرضها واقع العولمة ولقد ادركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة فتنافست في الاستثمار في مجال البحث العلمي ودعمه وتطويره، وأسست الأساليب والصيغ المتعددة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من البحث العلمي بشتى أنواعه مع التركيز على الجانب التقني والصناعي.

ولذا فقد انشئت كراسي البحوث وأقيمت حدائق الأبحاث والتقنية والحاضنات ومراكز الابتكار والتميز وأدوية البحث والتطوير فأوجدت بذلك مجالاً ومناخاً خصبا للإبداع والتطور من خلال الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات التربوية وهذه الشراكة المتنوعة ولدت وانتجت إنجازات عديدة قدمت كثيرا من الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع وتطورت من خلالها المنتجات والسلع والخدمات في مختلف المجالات وقد قامت بعض الدول النامية بالأخذ بهذا المنهج وتطبيقه في بيئتها فنجحت في ذلك مثل الهند والصين وتايوان والصين وماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وغيرها (صانع ومتولي، 2005).

تؤكد بعض الدراسات على أهمية العلاقة التبادلية بين الجامعات والمؤسسات التربوية ترجع إلى بعض الأمور من أهمها أن العملية التربوية أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا ولا سبل لنقل المعرفة والتكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي، كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمر ويحتاج إلى دعم البحث العلمي كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمر ويحتاج على دعم متواصل وإلى مصادر تمويل غير تقليدية، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى الاعتماد على الذات وعدم استقطاب خبراء من الخارج وتوفير الملايين التي تصرف على الاستشارات التي تقدمها شركات ومؤسسات غير وطنية (ناجي، 2000).

ويشير الهادي (1994) إلى أن أجهزة ومراكز البحث العلمي تنقسم إلى قسمين هما أجهزة البحث العلمي التي لا تتبع الجامعات أو المعاهد العليا وتشمل أجهزة البحوث والدراسات المتخصصة التابعة للقطاع الحكومي والخاص، والنقابات المهنية. والمؤسسات التربوية تنشأ لخدمة البحث العلمي وأجهزة البحث العلمي التابعة للجامعات أو المعاهد العليا. حيث تعد المكان الأمثل للقيام بالبحوث والدراسات بسبب وجود الأكاديميين المتخصصين وتوافر كافة المستلزمات البحثية.

3- خدمة المجتمع

تعتمد العملية التعليمية في العصر الذي نعيش فيه اعتمادا مباشرا على مخرجات المدارس والأسرة والمجتمع كافة فئاته، وعلى أثر وجود هذه العناصر الجديدة العملية التعليمية والتربوية في المدارس ظهر مفهوم خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية)، ويشير مفهوم خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية) على أنه رغبة استعداد الفرد وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية (محمد، 2006).

وقد عرف هذا النوع من الشراكة بأنه " ما قد يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة العملية التعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفرادا أو جماعات أو مؤسسات وتعتمد سلوكياتهم على التطوعية والالتزام والوعي. والنزوع والوجدان والشفافية وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة (العجمي وآخرون، 2007).

كما عرفت بأنها الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم والتي تنفذ من خلال شراكة فاعلة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته لتضمن استمرارية هذه الأنشطة وتضافر الجهود الأهلية مع الحكومية لتقديم مساهمة عينية وغير عينية لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية (سالم، 2010).

وقد أشار جوهر وجمعة (2010) إلى أن أبرز أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم تتمثل في الآتي:

- تعليم الطلبة ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
- تحمل مسؤولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي.
- تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم وتقدير حجم الانجازات والنجاحات.
- إيجاد شعور عام بأن المدارس تؤدي المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع وحدتها بها في خدمة المجتمع.

- توفير الدعم المادي للمدارس في صورة مختلفة.
- وهناك أسس يجب أن تؤخذ في الاعتبار حتى تكون مشاركة المجتمع للنهوض بالتعليم ناجحة وفاعلة حددتها داود (2014) في الأسس التالية:
- الإيمان بأن المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية يجب تفعيلها وتواجدها في المدرسة.
- إتاحة الفرصة لمشاركة فعليه في التخطيط والأنشطة داخل المدرسة.
- دعم الثقة والتواصل بين المجتمع والمدرسة بصورة منتظمة ومستمرة للوصول إلى الأهداف التربوية والتعليمية من خلال المشاركة في الأنشطة والفعاليات.
- الوعي التام لدى كل المجتمع والمدرسة بأهمية التعاون بينهما في إعداد مخرجات تعليمية تربوية قادرة على مواكبة متطلبات الحياة.
- وهناك العديد من مجالات التعاون والمشاركة بين التعليم والمؤسسات والمجتمعية المختلفة من هذه المجالات ما أورده الخطيب والخطيب (2006) وهي :
- التعاون من أجل صياغة الأهداف التربوية ويتم في هذا المجال تحديد وصياغة الأهداف المراد تحقيقها سواء كانت قريبة ام بعيدة.
- مجال المشاركة على مستوى السياسات التربوية وتشمل هذه المشاركة كافة الخطوات الإجرائية التي يتخذها القائمون على العمل التربوي لترجمة الأهداف التربوية للبرنامج المعتمد فما أن يفرغ المشاركون من وضع أهداف حتى يكون بوسعهم وضع السياسات والممارسات في المجتمع فيما يتصل بالمشاركة.
- المشاركة في مسح وتشخيص الشروط والحاجات والمواد المحلية والتربوية ومن القضايا التي يمكن إجراء المسح عليها مؤشرات التطور العام وحاجاته.
- المشاركة في عملية التعليم والتعلم.

الدراسات السابقة

تم الرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة حيث اختيرت بعض هذه الدراسات وتم ترتيب هذه الدراسات زمنياً من الأقدم فالأحدث.

وأجرى كلارك (Clark, 2002) دراسة هدفت للتعرف إلى أسباب تدفع القطاع الخاص للتبرع للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية والتعرف على خصائص وصفات المدارس التي نجحت في جمع التبرعات ، وذلك من أجل تقديم نموذج للمدارس الثانوية العامة لاستخدامه كدليل عند القيام بنشاطاتها الحالية والتطويرية والبحث عن دعم من المنظمات الخاصة، وقد تكونت عينة البحث من (308) مدرسة ثانوية عامة في ولاية كاليفورنيا و(185) منظمة. ولقد توصل الباحث إلى أن المجالات التي يفضل القطاع الخاص دعمها كانت كالتالي: دعم البرامج الأكاديمية 63%، تأمين الأجهزة والمعدات 1.48%، تقديم المنح الدراسية 7.40%، أما المجالات التي جاءت في المراتب الأخيرة من حيث تفضيل المنظمات الخاصة لدعومها فقد كانت برامج التشغيل، ودعم التشييد والبناء، ودعم البرامج الاستشارية. أما ما يتوقعه القطاع الخاص من المدارس التي يوجه لها الدعم فيتمثل في أن يكون لها خطة استراتيجية مهمة واضحة وقيادة ثابتة، وأن يكون وضعها قانوني، وأن تقدم تقارير مالية واضحة. أما من وجهه نظر مسؤول المدارس الثانوية العامة عن المدارس التي حصلت على دعم المنظمات وخصائصها فقد كانت كالتالي: أن هذه المدارس لديها أهداف تعليمية واضحة وخطة استراتيجية طويلة الأمد.

وفي دراسة عاشور (2011) فقد هدفت إلى التعرف لدور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي من وجهه نظر الموظفين في المدارس وأفراد المجتمع المحلي كما هدفت الدراسة الى التعرف ما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية في دور مدير المدرسة في تفعيل هذه الشراكة من وجهه نظر الموظفين في المدارس وأفراد المجتمع المحلي تعزى الى متغيري مسمى الوظيفة والمنطقة التعليمية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين والمعلمين في مدارس التعليم الأساسي البالغ عددهم (9877)، وقد تكونت العينة من (513) من الموظفين في المدارس و(80) من أفراد المجتمع المحلي، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على (41) فقرة موزعة على خمسة مجالات هي: الرؤية والأهداف العامة للعملية التعليمية، والشراكة في تقديم الدعم المالي للمدرسة، والشراكة في الشؤون الإدارية للمدرسة، والشراكة في تقديم الاستشارات للمدرسة، والشراكة في التخطيط المدرسي، وقد أظهرت النتائج الدراسة ما يلي: أن دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي جاء بدرجة قليلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المنطقة التعليمية لجميع مجالات الدراسة فيما عدا في الشؤون الإدارية للمدرسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لمتغير مسمى الوظيفي لجميع مجالات الدراسة فيما عدا الشراكة في تقديم الاستشارات للمدرسة ولصالح المديرين.

وأجرى القشي (2011) بدراسة هدفت إلى المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية، وتكون مجتمع الدراسة النهائي (299) مديراً ومشرفاً، بواقع (58) مديراً و(171) مشرفاً تربوياً، وقد استخدم الباحث استبانة مكونة من (40) فقرة تمحورت حول أهداف الدرس. أظهرت النتائج بأن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الحكومية في مجالات تطوير إدارات المدارس الثانوية الحكومية ورفع المستوى التحصيلي لطلاب المدارس الحكومية جاءت بدرجة مرتفعة، كما أن المشاركة المجتمعية في توفير المدارس فرص التنمية المهنية للمعلمين جاءت بدرجة عالية، كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابة عينة الدراسة تبعاً للمتغير العلمي والصالح المؤهل العلمي (دراسات عليا)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة ولصالح الخبرة الأكبر.

وهدفت دراسة والسون (Wilson, 2011) للتعرف إلى دور الشراكة المجتمعية للمدرسة مع المجتمع المحلي على زيادة التحصيل الدراسي لأطفال الاقليات والفقراء المعرضين لخطر الفشل الدراسي من وجهة نظر مديري المدارس المستشارين والمرشدين التربويين في مدارس المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من (103) مديراً و(100) مستشاراً تربوياً و(300) مرشداً تربوياً بمدينة فيلادلفيا، وتم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي. وتوصلت الدراسة إلى إقامة أدوار واستراتيجيات للشراكة بين كل من المنزل والمدرسة والمجتمع تسهم في إنقاذ الأطفال من الفشل الدراسي ويسهم في زيادة مستواهم التعليمي، وأظهرت النتائج هذه الدراسة بأن درجة تقدير مديري المدارس والمستشارين والمرشدين التربويين لدور الشراكة المجتمعية مع المجتمع المحلي على زيادة التحصيل الدراسي لأطفال الاقليات والفقراء المعرضين لخطر الفشل الدراسي جاءت بدرجة تقدير متوسطة، وأظهرت النتائج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

وقام بعلوشة (2013) بدراسة هدفت للتعرف على واقع الشركة الحكومية بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره، حيث قام الباحث ببناء استبانة موجهة لمديري المدارس تكونت من (75) فقرة موزعة على مجالات (المفهوم، الواقع الحالي، مجالات، أهداف، معوقات، سبل تطوير الشراكة)، وقد تكونت عينة الدراسة من (451) مديراً ومديرة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن تقديرات مدير المدارس الواقع الشراكة بين إدارات المدارس جاءت على جميع المجالات بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

هدفت دراسة صيرة (2014) للتعرف إلى أثر بناء الشراكات المؤسسية على توفير مرتكزات البحث العلمي لخريجي جامعة القدس المفتوحة، وقد تكون مجتمع الدراسة من مدرء المؤسسات في جامعة سلفيت والبالغ عددهم (45) مديراً، تم توزيع استبانات عليهم واسترد الباحث (30) استبانة منها بنا نسبته (76%) من مجتمع الدراسة، وتكونت استبانة الدراسة من (33) فقرة موزعة على أربعة مجالات (واقع الشركة في الجامعة، والمرتكزات الأساسية في بناء الشراكة، أهمية بناء الشراكة، دور الجامعة في بناء الشراكة). وأظهرت النتائج بأن تقديرات مديري مدارس المرحلة الأساسية لواقع الشراكة بين إدارات المدارس والمنظمات غير الحكومية جاءت متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المحافظة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجهة المشرفة وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة اتبع الباحثان لجمع المعلومات دراسة نوعية من خلال إجراء مقابلات مع أساتذة جامعة اليرموك ومديري المدارس الحكومية والخاصة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة الحالية من أساتذة الجامعة ومديري المدارس خلال الفصل الأول من العام الدراسي 2019/2018م والبالغ عددهم (346) أستاذ جامعي ومدير مدرسة (72 أستاذ و274 مدير).

عينة الدراسة

تألفت عينة الدراسة من (139) أستاذ جامعي ومدير مدرسة، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية وحسب متغيرات الدراسة المختلفة، وإجراء المقابلات معهم، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب هذه المتغيرات.

جدول (1)
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة

المتغير	مستوياته	العدد	النسبة
الجنس	ذكور	52	37.4%
	إناث	87	62.6%
المسمى الوظيفي	أستاذ جامعي	46	33.1%
	مدير مدرسة	93	66.9%

إجراءات الدراسة

- لتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع الإجراءات التالية:
- اختيار المنهج النوعي من خلال الأسئلة بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بمشكلة الدراسة البحثية.
- تحديد أفراد مجتمع وعينة الدراسة المستهدفة.
- وضع مجموعة من الأسئلة ذات صلة بمجتمع أساتذة جامعة اليرموك ومديري المدارس الحكومية والخاصة.
- الطلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على الأسئلة كما يرونها معبرة عن وجهة نظرهم بكل صدق وموضوعية.
- وذلك بعد أن تمت إحاطتهم علمًا أن إجاباتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.
- جمع البيانات ثم تفسير الإجابات.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة؛ وهي:

- المؤسسة: ولها فئتان: (جامعة اليرموك، المدارس الحكومية والخاصة).
- الجنس: وله فئتان (ذكر، أنثى).
- المسمى الوظيفي: وله فئتان (أستاذ جامعي، مدير مدرسة).

المتغيرات التابعة؛ وهي:

- الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي.

النتائج

السؤال الأول: ما دور الجامعة في تفعيل الشراكة بينها وبين مؤسسات المجتمع المحلي كما يراها أعضاء هيئة التدريس ومديري المدارس؟

للإجابة على هذا السؤال تم إجراء مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وعدد من مديري المدارس، وكانت إجاباتهم بإجماع العينة على الترتيب الآتي:

الشراكة في تقديم استشارات الأساليب التدريسية للمدارس.

- توفير الخبرات الضرورية واللازمة من قبل أساتذة الجامعة للمدارس من حيث أساليب التدريس الحديثة.
- تدريب مديري المدارس على طرائق والمهام التدريسية ووظائفها، والإدراك الوافي بأهدافها.
- تقوية عملية الاتصال بين المدرسة والجامعة بشكل مباشر.

- إمام المعلمين وأساتذة الجامعة باستخدام التقنيات الحديثة كوسيلة تعليمية.
- تنمية وعي المعلمين والمدرسين بأهمية الأنشطة الصفية.

الشراكة في تقديم الاستشارات البحثية للمدارس.

- توفر المعلومات الخاصة بالخدمات والاستشارات البحثية والتدريبية التي يمكن أن تقدمها الجامعة للمدارس.
- بناء الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية بالجامعة.
- مشاركة الجامعة في تمويل المشروعات البحثية بالمدارس.
- بناء ثقة المدارس بإمكانيات الجامعة وقدرتها في حل المشكلات وتطوير الأداء.
- توفير الخبرات لدى أساتذة الجامعة للمدارس في مجال الاستشارات البحثية.

الشراكة في تقديم الخدمات المجتمعية

- اهتمام الجامعة بالبرامج المجتمعية التي تلبي حاجات المجتمع.
- تقوية قنوات الاتصال ما بين المجتمع والجامعة.
- وجود لجان مختصة تشرف على برامج الشراكة المجتمعية.
- قناعة جهات العمل بجدوى الشراكة المجتمعية.
- رغبة الجامعة بالتفاعل مع الشراكة المجتمعية .

السؤال الثاني: ما العقبات التي تواجه هذه الشراكة، وما الحلول للتغلب على هذه العقبات؟.

للإجابة على هذا السؤال تم مقابلة أساتذة الجامعة وعدد من مديري المدارس، وكانت إجاباتهم بإجماع أفراد العينة على الترتيب الآتي:

أولاً: العقبات التي تواجه هذه الشراكة:-

هناك عدد من العقبات التي تواجه الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي وهذه العقبات هي :

1- عقبات قانونية وتشريعية

- عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الجامعة بالشراكة مع المدارس.
- جمود اللوائح التي تنظم علاقة الجامعة بالمجتمع الخارجي.
- عدم وجود سياسة واضحة بالجامعة تنظم عملية الشراكة مع المدارس.
- عدم وجود قواعد تنظم استمرارية العمل المشترك بين الجامعة والمدارس.

2- عقبات إدارية وتنظيمية

- عدم قناعة الإدارة العليا بالجامعة بأهمية الشراكة مع المدارس.
- قلة التعاون بين الجامعة في القيام بمشروعات بحثية مشتركة لصالح المدارس.
- ضعف قنوات الاتصال بين الجامعة والمدارس.
- عدم وجود إدارة متخصصة بالجامعة لتطوير برامج الشراكة مع المدارس.
- عدم وضوح أهداف الشراكة بين الجامعة والمدارس.

3- عقبات ترتبط بالشراكة في الرؤية والأهداف العامة للعملية التعليمية

- عدم مساهمة الجامعة في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بالمدارس.
- عدم تعاون الجامعة مع المدارس لوضع استراتيجيات مستقبلية للعملية التعليمية في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية.
- عدم تعاون الجامعة مع المدارس في نشر الوعي بالقضايا التعليمية التي تهم المجتمع المحلي.

4- عقبات ترتبط بالشؤون الإدارية في المدارس

- عدم المتابعة والتنسيق بين الجامعة والمدارس للبرامج المدرسية.
- عدم مشاركة الجامعة لإدارة المدرسة في تنفيذ البرامج التعليمية والثقافية للطلبة.
- عدم المشاركة بين الجامعة والمدرسة في متابعة تنمية قدرات ومهارات الطلبة.
- عدم مشاركة الجامعة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالعملية الإدارية والتعليمية.

5- عقبات ترتبط بالتخطيط المدرسي

- عدم المشاركة في التخطيط للبرامج المدرسية.
- عدم المشاركة في توفير الكوادر البشرية اللازمة من إداريين ومعلمين.
- عدم المشاركة في وضع الخطط المدرسية لبرامج موجهة لخدمة المجتمع المحلي.
- عدم المشاركة في وضع رؤية وتصور مستقبلي للعملية التربوية والتعليمية في المدرسة.
- عدم المشاركة في توفير التجهيزات والتسهيلات المتعلقة بالعملية التعليمية.

ثانياً: الحلول المقترحة

- تم التوصل إلى عدد من الحلول التي قد تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي وهذه الحلول هي :-
- 1- سن التشريعات القانونية التي تنظم عملية الشراكة بين الجامعة والمدارس.
 - 2- تطوير القواعد المنظمة التي تحقق استمرارية الشراكة بين الجامعة والمدارس.
 - 3- وضع سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجامعة والمدارس.
 - 4- إنشاء لجان استشارية بالجامعة لتطوير الشراكة مع المدارس.
 - 5- إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة المدارس.
 - 6- التزام الإدارة العليا بالجامعة بتطبيق الشراكة مع المدارس بشكل مباشر.
 - 7- توفير المناخ المناسب الذي يشجع على الشراكة مع المدارس.
 - 8- إيجاد نظام فعال لتبادل المعلومات بين الجامعة والمدارس.

الخاتمة

من خلال المقابلات مع أفراد العينة تم التوصل إلى أن هناك العديد من الأدوار الواجب توافرها في الشراكة تشمل الجوانب الآتية: 1. أساليب التدريس ويتم ذلك من خلال توفير الخبرات والتدريب، وتنمية وعي بأهمية الأنشطة والإلمام بالتقنيات الحديثة. 2. الاستشارات البحثية وذلك من خلال توفير المعلومات والخبرات، والإمكانيات اللازمة لإجراء البحوث. 3. خدمة المجتمع ويتم ذلك من خلال رغبة الجامعة بالتفاعل والاهتمام بالبرامج، وتقوية الاتصالات فيما بينها وبين المجتمع. وأشارت النتائج إلى وجود العديد من المعوقات التي تواجه الشراكة ومن أهمها ما يأتي: القانونية والتشريعية، والإدارية والتنظيمية، والعملية التعليمية، والشؤون الإدارية للمدارس، والتخطيط المدرسي. كما الإشارة إلى العديد من الحلول المقترحة التي تساعد على تعزيز الشراكة كسن القوانين والتشريعات، وإنشاء لجان متخصصة، وتوفير التبادل العلمي، ووضع سياسات واضحة للشراكة.

التوصيات

- المطالبة بتطوير الشراكة التربوية مع الجامعات لتحسين أداء المدارس ووضع معايير تقييم أداء جديد ومراجعتها لما له من أهمية كبيرة على تحسين الأداء وتحقيق الكفاءة.
- تفعيل الشراكة بين جميع المؤسسات التربوية مع الجامعات وذلك من خلال الاستفادة من التوصيات التي تقدمها الجامعات في سبيل تطوير العملية التعليمية التعلمية.
- أهمية تفعيل الأنظمة والإجراءات الإدارية التي تسهل عملية الشراكة المجتمعية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.
- السعي إلى إنشاء مجالس استشارية مشتركة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
- تأسيس مراكز بحثية أهلية متخصصة لتنسيق جهود العلماء في التخصصات المختلفة بالتعاون مع الجامعات.

- رفع مستوى ثقافة العاملين بالجامعات بأهمية الشراكة بين الجامعات والشركات والمؤسسات الخاصة من خلال الدورات التنقيفية لدى العاملين وورش عمل وتعاون بين العاملين في الجامعات لتشجيعهم على الشراكة والعمل بروح الفريق المتعاون.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، سماح (2004). دور مجالس الآباء والمعلمين في المدارس الابتدائية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- إبراهيم، محمود ومحمد، محمد (2017). تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 38 (1)، 104-143.
- أمين، بريوي وعبدالقادر، بكيجل (2012). أسس تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التعليمية. ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- بتصرف، جميل (2006). الشراكة التربوية في نظامنا التعليمي. مجلة علوم التربية، 32، 150-182.
- بعلوشة، محمود (2013). واقع الشركة الحكومية بين إدارات مدراس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظات غزة وسبل تطويره. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
- جوهر، علي وجمعة، محمد (2010). الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- حسن، محمد (2004). الشراكة الأبوية في التعليم. مجلة التربية، 149 (33)، 157-191.
- الخطيب، أحمد والخطيب، رداح (2006). المدرسة المجتمعية وتعليم المستقبل. عمان: دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
- داود، عبدالعزيز (2014). مجالس الأمناء كصيغة للمشاركة المجتمعية في مدارس التعليم الأساسي بسلطنة عُمان. الدراسات التربوية والإنسانية، 6 (4)، 183-238.
- سالم، رائدة (2010). المدرسة المجتمعية. عمان: مكتبة المجتمع العربي.
- سليمان، شبل (2008). التعليم في مجتمع المعرفة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الشايح، عزام (2015). الشراكة المجتمعية بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع مع تصور مقترح. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.
- الشحات، محمد (2007). تدريس التربية الرياضية. دسوق: القاهرة، العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- الشرعي، بلقيس (2007). دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، 22 (24)، 1-40.
- الصائغ، عبدالرحمن ومتولي، مصطفى (2005). واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص. الرياض: مكتب التربية لدول الخليج.
- صبرة، احمد (2014). أثر بناء الشراكات المؤسسية على توفير مرتكزات البحث العلمي لخريجي جامعة القدس المفتوحة. مشروع تخرج، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- عاشور، محمد (2010). دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في سلطنة عُمان. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 11 (4)، 75-106.
- عبدالنصر، محمد (2004). أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- عبيدات، ذوقان (2006). البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. الرياض: مكتبة الشقري.
- العجمي، محمد (2000). الإدارة المدرسية. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العجمي، محمد وحسان، حسن ومجاهد، محمد (2007). التربية وقضايا المجتمع المعاصرة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

- القرشي، محسن (2011). المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية: دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- مرعي، توفيق والحيلة محمود (2012). المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- المحميد، خديجة (2007). هل للمؤسسة الرسمية دور في استغلال وسائل الإعلام؟. مؤتمر الوحدة الإسلامية وديعة محمد صل الله عليه وسلم. البحرين، 28-30/12/2007.
- المشعل، الهادي (2009). التخطيط وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية في البيئة العربية والإسلامية. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ناجي، رجائي (2000). التهام الجامعات ومراكز البحث العلمي مع واقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته "الواقع والطموح". مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية. 27-28/3/2000، جامعة القاهرة.
- الهادي، شريف (1994). تنظيم جامعة صنعاء وإدارياً في ضوء الاتجاهات المعاصرة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

المراجع الأجنبية

- Clark, K. (2002). **A public secondary school model to access private-sector funding**. A Dissertation Presented to Pepperdine University, California, USA.
- Hughes, M. (2006). **Change management: A critical perspective**. New York: McGraw-Hill Education.
- Wilson, R. (2011). The Relationship Between School And Society: Part I-Functionalist perspective. **Colleagues Journal**, 6 (6), 1-2.